

## اعتقال الساعدي: هل دشنت واشنطن مرحلة جديدة في مواجهة النفوذ الإيراني؟



في خطوة تعكس تصعيدًا نوعيًا في أدوات الملاحقة الأمريكية لشبكات النفوذ المرتبطة بإيران، أعلنت وزارة العدل الأمريكية في الخامس عشر من مايو/أيار 2026 اعتقال محمد باقر سعد داود الساعدي، أحد القياديين البارزين في كتائب حزب الله العراقية، بعد توقيفه في تركيا خلال رحلة عبور كانت متجهة إلى موسكو، قبل نقله إلى الولايات المتحدة للمثول أمام محكمة فيدرالية في مانهاتن بتهم تتعلق بالإرهاب والتخطيط لهجمات استهدفت مصالح أمريكية وإسرائيلية في عدة دول، من بينها الولايات المتحدة نفسها.

[View this post on Instagram](#)

A post shared by نون بوست | NoonPost (@noonpost)

تجاوز أهمية هذه القضية شخصية الساعدي وحجم الاتهامات الموجهة إليه، لتكمن في طبيعة العملية ذاتها وما تحمله من مؤشرات على تحول في مقاربة واشنطن للتعامل مع قادة الفصائل الحليفة لطهران. فقد اختارت تنفيذ عملية اعتقال خارج الحدود، بالتنسيق مع دولة إقليمية، ونقل المتهم إلى الأراضي الأمريكية لمحاكمته علنًا، في خطوة توحى بأن واشنطن تسعى إلى توسيع أدواتها في إدارة الصراع مع إيران وحلفاؤها.

ويكتسب توقيت العملية دلالة إضافية، إذ جاء في ظل مرحلة شديدة الحساسية من المواجهة المفتوحة

بين الولايات المتحدة وإيران، وبعد أشهر من تحول الاشتباك بين الطرفين من نمط الحرب بالوكالة إلى مواجهات أكثر مباشرة. وفي هذا السياق، يبدو اعتقال الساعدي جزءًا من رسالة مركبة تستهدف طهران، والفصائل المسلحة المتحالفة معها، وكذلك الدول الإقليمية التي تشكل محطات عبور أو ملاذًا محتملاً لقيادات هذه التنظيمات.

من رحلة ترانزيت إلى محكمة فيدرالية في مانهاتن

شكل اعتقال محمد باقر الساعدي حدثًا استثنائيًا من حيث طبيعة العملية ورسائلها السياسية والأمنية، فبحسب وزارة العدل الأمريكية، أُلقي القبض عليه داخل الأراضي التركية خلال رحلة عبور كانت متجهة إلى موسكو، قبل نقله مباشرة إلى الولايات المتحدة للمثول أمام محكمة فيدرالية في مانهاتن، في خطوة نادرة تعكس انتقال واشنطن من سياسة الملاحقة عن بُعد إلى تنفيذ عمليات توقيف جسدي ونقل المطلوبين إلى أراضيها لمحاكمتهم بصورة علنية.

وقد حرصت الإدارة الأمريكية على منح العملية بعدًا سياسيًا يتجاوز حدود الإجراء القضائي التقليدي، إذ وصف مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي، كاش باتيل، الساعدي بأنه "هدف ذو قيمة عالية" ومسؤول عن "أعمال إرهابية جماعية على نطاق عالمي"، مشيرًا إلى أن وحدات تكتيكية ونخبوية تابعة للمكتب شاركت في العملية بالتعاون مع أجهزة أمنية ودبلوماسية في عدة دول.

كما خصّ بالشكر السفير الأمريكي لدى تركيا، توم باراك، مؤكدًا أن له دورًا محوريًا في تنسيق العملية وإنجاحها. بدوره، أوضح المدعي العام الأمريكي في المنطقة الجنوبية من نيويورك، جاي كلايتون، أن الساعدي يواجه اتهامات خطيرة تتعلق بتنسيق هجمات ضد مصالح أمريكية حول العالم، بما في ذلك محاولات لتنفيذ عمليات قتل داخل الولايات المتحدة نفسها.

ورغم أن وزارة العدل الأمريكية امتنعت عن كشف تفاصيل تشغيلية موسعة بشأن كيفية تنفيذ العملية، فإن المعطيات المتاحة تعكس مستوى عاليًا من التنسيق الأمني والدبلوماسي، حيث أظهرت بيانات تتبع الرحلات أن طائرة تابعة لوزارة العدل الأمريكية، تُستخدم عادة في عمليات الترحيل الدولية، توجهت إلى تركيا ثم عادت عبر المغرب قبل أن تهبط في منطقة نيويورك. كما أكد محامي الدفاع أن موكله أوقف في تركيا بطلب أمريكي، وسُلم إلى السلطات الأمريكية دون أن تتاح له فرصة للطعن في قانونية احتجازه أو إجراءات نقله.

ووجه الادعاء الفيدرالي إلى الساعدي ست تهمة جنائية رئيسية، تشمل التآمر لتقديم دعم مادي إلى كتائب حزب الله العراقية والحرس الثوري الإيراني، والتآمر لتقديم دعم لأعمال إرهابية، وتقديم دعم فعلي لها، والتآمر لتفجير أماكن عامة، وتدمير ممتلكات باستخدام المتفجرات. وتصل العقوبات المحتملة لبعض هذه التهم إلى السجن المؤبد.

وتكشف لائحة الاتهام عن شبكة عمليات واسعة امتدت من أوروبا إلى أمريكا الشمالية. فوفق الادعاء الأمريكي، لعب الساعدي دورًا محوريًا في تنسيق هجمات استهدفت مصالح أمريكية وإسرائيلية عبر واجهة تنظيمية حملت اسم "حركة أصحاب اليمين الإسلامية".

وشملت العمليات المنسوبة إلى الشبكة تفجيرًا استهدف مبنى تابغا لبنك أوف نيويورك ميلون في أمستردام، وإطلاق نار على القنصلية الأمريكية في تورنتو، وطعن شخصين يهوديين في لندن، وإحباط محاولة تفجير استهدفت بنك أوف أمريكا في باريس. كما تتهمه السلطات الأمريكية بمحاولة تنسيق تفجير كنيس يهودي في نيويورك والتخطيط لاستهداف مواقع يهودية أخرى داخل الولايات المتحدة.

وفي أول ظهور له أمام القضاء الأمريكي، مثل الساعدي أمام القاضية سارة نيتبورن في المحكمة الفيدرالية بمانهاتن، حيث تقرر احتجازه إلى حين استكمال الإجراءات القضائية. وخلال الجلسة، وصف

فريق الدفاع موكله بأنه ”أسير سياسي وأسير حرب“، في محاولة لتأطير القضية ضمن سياق سياسي وقانوني أوسع، والظعن في شرعية اعتقاله ونقله إلى الولايات المتحدة.

الساعدي... أحد أبرز وجوه الجيل الثاني لحلفاء إيران

يمثل محمد باقر الساعدي نموذجًا متقدمًا للجيل الثاني من قيادات الفصائل العراقية المرتبطة بإيران؛ ذلك الجيل الذي لم يشارك في تأسيس هذه التنظيمات خلال سنوات الاحتلال الأمريكي للعراق، لكنه نشأ داخل بنيتها التنظيمية، وورث شبكاتها وعلاقاتها الإقليمية، وتدرّب على يد قادتها المؤسسين، قبل أن يطور أدوات عمله بما يتلاءم مع طبيعة الصراع في مرحلته الراهنة.

وبهذا المعنى، فإن أهمية الساعدي لا ترتبط فقط بالتهامات الموجهة إليه، وإنما بالموقع الذي شغله داخل المنظومة التي أعادت إيران بناءها بعد اغتيال قاسم سليمان وأبو مهدي المهندس مطلع عام 2020.

ولد الساعدي في بغداد عام 1993، وتصفه وزارة العدل الأمريكية بأنه عضو بارز في كتائب حزب الله العراقية، ومتورط منذ عام 2017 في أنشطة تتعلق بالتنسيق والتحريض والدعم اللوجستي لهجمات استهدفت مصالح أمريكية وإسرائيلية في أوروبا وكندا والولايات المتحدة. غير أن هذا الوصف القانوني لا يعبر وحده عن حقيقة الدور الذي اضطلع به، إذ تكشف المعطيات المتاحة عن شخصية تحركت في قلب شبكة العلاقات الأكثر حساسية داخل محور النفوذ الإيراني في العراق.

محمد باقر السعدي خلال وصوله إلى أمريكا

وتبرز خصوصية الساعدي في أنه عمل بصورة مباشرة مع قاسم سليمان، قائد فيلق القدس السابق، ومع أبو مهدي المهندس، القائد التاريخي لكتائب حزب الله. كما ربطته علاقات وثيقة بخليفة سليمان، إسماعيل قاتي، وبالأمين العام لحركة النجباء، أكرم الكعبي. وتعكس هذه العلاقات موقعه بوصفه حلقة وصل بين عدة مراكز نفوذ داخل المنظومة الإيرانية الإقليمية، بما يتجاوز حدود انتمائه التنظيمي المباشر.

ومن الناحية الوظيفية، لم يكن الساعدي قائدًا ميدانيًا تقليديًا، بقدر ما اضطلع بدور تشغيلي يجمع بين التخطيط والتنسيق والتحريض وإدارة الشبكات، وتُظهر وثائق الاتهام أنه تولى توجيه خلايا موزعة في أكثر من دولة، واستخدم واجهات تنظيمية وأدوات اتصال حديثة لتنسيق العمليات وتوجيه الرسائل الإعلامية المصاحبة لها. وهذا النوع من الأدوار يمنح صاحبه أهمية خاصة، لأنه يجمع بين المعرفة التنظيمية، والقدرة على الحركة بين مستويات متعددة من العمل السياسي والأمني والإعلامي.

وتشير وزارة العدل الأمريكية، أن الساعدي نشر في فبراير/شباط 2026 رسالة دعا فيها إلى استهداف كل من يدعم الولايات المتحدة وإسرائيل، بما في ذلك الأهداف المدنية والعسكرية، في تحول في أنماط العمل التقليدية للفصائل الحليفة مع إيران، إذ يُجسد الساعدي، نموذجًا عن جيل أكثر قدرة على استخدام الفضاء الرقمي، وإدارة شبكات عابرة للحدود، وبناء واجهات تنظيمية مرنة، مع الحفاظ على صلات وثيقة بالمستويات العليا في فيلق القدس والفصائل العراقية الحليفة.

الدلالات السياسية والأمنية للعملية

يحمل اعتقال محمد باقر الساعدي دلالات تتجاوز حدود القضية الجنائية ذاتها، إذ يكشف عن مؤشرات على تطور نوعي في أسلوب عمل الولايات المتحدة في ملاحقة الشخصيات المرتبطة بالفصائل الحليفة لإيران، ويعكس في الوقت نفسه رسائل مباشرة إلى الدول الإقليمية التي تشكل مساحات عبور أو حاضنة لتحركات هذه القيادات، كما يسلط الضوء على تحولات محتملة في أنماط عمل الفصائل المسلحة وحساباتها الأمنية خلال المرحلة المقبلة.

أولى هذه الدلالات تتمثل في أن واشنطن شرعت بتوسيع أدواتها في إدارة الصراع مع إيران وحلفائها. فعلى مدى سنوات طويلة، اعتمدت الولايات المتحدة بصورة رئيسية على العقوبات الاقتصادية، والضربات الجوية، والملاحقات القضائية الغيابية. أما في هذه القضية، فقد اختارت تنفيذ عملية توقيف خارج الحدود ونقل المتهم إلى أراضيها لمحاكمته أمام القضاء الفيدرالي على غرار العملية التي نفذت بحق الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو.

ويعكس هذا التحول رغبة أمريكية في الاستفادة من الأداة القضائية بوصفها امتدادًا للأداة الأمنية، بما يحقق هدفين متوازنين: تعطيل شخصيات محورية داخل الشبكات المعادية، وإنتاج أثر ردعي طويل المدى يتجاوز النتائج الميدانية المباشرة.

كما تكشف العملية عن أن التعاون الأمني مع واشنطن في ملفات المطلوبين قد بات جزءًا من الحسابات السياسية للدول الإقليمية، فرغم أن أنقرة لم تصدر إعلانًا رسميًا يوضح طبيعة دورها، فإن توقيف الساعدي على أراضيها وتسليمه إلى السلطات الأمريكية يشير إلى أن الدول التي تستضيف أو تستقبل شخصيات مطلوبة لم تعد قادرة على افتراض أن هذا الملف يمكن تحييده عن علاقتها بالولايات المتحدة. ويعني ذلك أن قادة الفصائل والتنظيمات المدرجة على قوائم الإرهاب الأمريكية سيضطرون إلى إعادة تقييم خريطة الدول التي يعتمدون عليها في التنقل أو الإقامة أو العبور.

ومن الدلالات المهمة أيضًا أن العملية توجه رسالة مباشرة إلى الفصائل المرتبطة بإيران بأن المعادلة باتت فيها معطيات جديدة وأن منظومات الحماية التقليدية لم تعد توفر مستوى الأمان السابق. فالمسافة الجغرافية عن الولايات المتحدة، وغياب معاهدات تسليم، والعلاقات السياسية مع بعض الدول، لم تعد عوامل كافية لضمان الحصانة. كما أن الاستخدام المكثف للفضاء الرقمي، وإدارة الشبكات عبر وسائل التواصل، وتبني العمليات بشكل علني، كلها عناصر تمنح أجهزة الاستخبارات فرصًا أكبر للتتبع والرصد وجمع الأدلة.

ويكتسب توقيت العملية أهمية خاصة، إذ جاء في ظل مرحلة مفتوحة من التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران. ما يجعل من اعتقال الساعدي جزءًا من رسالة مركبة إلى طهران مفادها أن واشنطن لا تكتفي باستهداف البنية العسكرية أو النووية، وإنما تمتلك القدرة أيضًا على الوصول إلى الشخصيات التي تدير الشبكات العملياتية العابرة للحدود. كما يمنحها ذلك ورقة ضغط إضافية في أي مسار تفاوضي أو مواجهة سياسية لاحقة، من خلال إظهار عمق اختراقها لبيئة المحور الإيراني.

ومع ذلك، فإن الأثر العملي للعملية ينبغي تقييمه بقدر من الواقعية، فاعتقال شخصية بارزة لا يعني تفكيك المنظومة التي تنتمي إليها، خاصة أن الفصائل العراقية المرتبطة بإيران تمتلك بنية تنظيمية مرنة وقدرة على تعويض القيادات وإعادة توزيع المهام. كما أن البيئة السياسية والأمنية في العراق، وما توفره من هوامش نفوذ لهذه التنظيمات، ما تزال قائمة ولم تتغير جوهريًا بفعل هذه القضية وحدها.

إلى جانب ذلك، قد تتحول القضية إلى ساحة اختبار قانوني بشأن شرعية أساليب الاعتقال والنقل خارج الحدود، خاصة في ظل تأكيد فريق الدفاع أن الساعدي سُلم إلى الولايات المتحدة دون أن تتاح له فرصة للطعن في قانونية احتجازه أو إجراءات تسليمه. وإذا نجح الدفاع في إثارة إشكالات إجرائية مؤثرة، فقد ينعكس ذلك على مسار القضية وعلى حدود استخدام هذا الأسلوب في ملفات لاحقة.

سابقة لها ما بعدها

الأهمية الحقيقية لاعتقال الساعدي لا تكمن في مصير رجل واحد، وإنما في كونه يكشف عن مرحلة جديدة تتداخل فيها أدوات الاستخبارات والقضاء والدبلوماسية في إدارة الصراع بين الولايات المتحدة والمحرك الإيراني. وإذا تكرر هذا النموذج في ملفات أخرى، فقد يصبح اعتقال الساعدي نقطة مرجعية في

إعادة رسم قواعد الملاحقة الدولية لقادة الفصائل المسلحة، وما يترتب على ذلك من تحولات في بنية الردع وحسابات الحركة في الإقليم.

رابط المقال: <https://www.noonpost.com/374220/>